

الاتحاد الأفريقي



المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي



E/ECA/COE/35/2  
AU/STC/FMEPI/EXP/2/(II)  
Distr.: General  
15 March 2016

Arabic  
Original: English

الاتحاد الأفريقي  
لجنة الخبراء  
الاجتماع الثاني

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
لجنة الخبراء  
الاجتماع الخامس والثلاثون

الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي  
الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط  
والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء  
أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس-٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

## لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخرا في أفريقيا

### أولا - مقدمة

١- انخفض النمو الاقتصادي لأفريقيا بصورة معتدلة في أعقاب الانخفاض المعتدل الذي شهده نمو الاقتصاد العالمي، الناجم في المقام الأول عن تباطؤ النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، في الوقت الذي استمر فيه الانتعاش المتواضع في الاقتصادات المتقدمة النمو. أما بالنسبة للمستقبل، فمن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأفريقيا بنسبةٍ تناهز ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٦ و ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٧.

٢- ولا يزال النمو مدفوعاً بقوة الطلب المحلي والاستثمار (خاصة في الهياكل الأساسية). وقد تواصل تعزيز الاستثمار بفضل تحسُّن بيئة الأعمال التجارية وانخفاض

تكاليف ممارستها وتحسّن إدارة الاقتصاد الكلي. كما أن ازدهار قطاع الخدمات وتركيز الاقتصادات المصدّرة للنفط على القطاعات غير النفطية من أجل تخفيف وطأة الانخفاض المستمر في أسعار النفط سيساهمان في التوقعات الإيجابية على المدى المتوسط. وإضافة إلى ذلك، فإن تزايد الصلات التجارية والاستثمارية فيما بين البلدان الأفريقية من جهة وبين أفريقيا والاقتصادات الناشئة من جهة أخرى، فضلاً عن الانتعاش الذي تشهده أسواق التصدير التقليدية، خاصة في منطقة اليورو، سيسهم كلاهما بصورة إيجابية في التوقعات المتوسطة المدى.

٣- وقد شهدت جميع المناطق دون الإقليمية والتجمعات الاقتصادية الأفريقية عجزاً في الحسابات الجارية في عام ٢٠١٥، وهو عجزٌ ناتج إلى حد ما عن انخفاض أسعار السلع الأساسية مما جعل البلدان المصدّرة للنفط تسجل في عام ٢٠١٤ أول عجز في حساباتها الجارية منذ عام ٢٠٠٩. ومن ناحية أخرى، أدى انخفاض أسعار النفط إلى خفض العجز في البلدان المستوردة له. وطبقت معظم البلدان الأفريقية سياسات نقدية متشددة درءاً للرياح العالمية المعاكسة التي أثرت سلباً على المنطقة، ويعود ذلك في المقام الأول إلى رغبتها في الحدّ من ارتفاع التضخم والعجز في الحسابات المالية والحسابات الجارية. وزادت معدلات التضخم بصفة رئيسية نتيجة لضعف العملات المحلية الناجم عن تدي أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الغذاء في القارة.

٤- ولا تزال التوقعات المتوسطة المدى لأفريقيا إيجابية على الرغم من مخاطر الهبوط التي تتهددها، من قبيل فترات الجفاف التي تشهدها حالياً الأجزاء الشرقية والجنوبية من المنطقة، الأمر الذي قد يؤثر تأثيراً كبيراً في الإنتاج الزراعي نظراً لأن معظم الاقتصادات تستند إلى الزراعة. فضلاً عن أن ضعف الاقتصاد العالمي والتكشف النقدي في الاقتصادات المتقدمة النمو والشواغل الأمنية وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان أمور لا تزال تشكل تحدياً.

## ثانياً- التطورات المستجدة في الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا

٥- شهد النمو العالمي انخفاضاً معتدلاً حيث هبط من ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، الأمر الذي يعكس نمواً متواضعاً في الاستثمار والاستهلاك النهائي للأسر المعيشية. ومن بين العوامل الرئيسية التي أثرت سلباً على النمو العالمي التباطؤ الاقتصادي والتحول الذي شهده النشاط الاقتصادي في الصين الذي انتقل من الاستثمار والصناعات التحويلية إلى الاستهلاك والخدمات، وانخفاض أسعار الطاقة والسلع الأساسية الأخرى (الذي أثر في النشاط الاقتصادي في بلدان مثل الاتحاد الروسي والبرازيل وبلدان أخرى مصدّرة للسلع الأساسية)، والتشدد التدريجي في السياسة النقدية للولايات المتحدة.

٦- وارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة النمو ارتفاعاً طفيفاً من ١,٧ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، وذلك بفعل تزايد النمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو بصفة رئيسية. وقد ظلّ النمو في الولايات المتحدة قرب مستويات عام ٢٠١٤ التي بلغت ٢,٤ في المائة ومن المتوقع له أن يرتفع ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٦ مدفوعاً بمزيج من العوامل مثل زيادة الاستهلاك الخاص-التي حدثت بفضل التوليد المنتظم للوظائف في جميع القطاعات، ونمو الدخل، وانخفاض أسعار النفط وتحسن الثقة لدى المستهلكين-وانخفاض معدلات البطالة<sup>١</sup>. وفي اليابان يُقدَّر أن النمو بلغ ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ مقارنة بنسبة -٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يبلغ ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٦. أما في منطقة اليورو فقد ارتفع معدل النمو من ١,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٥، وذلك بفضل تحسن الثقة وتعافي القطاع المصرفي فضلاً عن تزايد الاستهلاك المستند إلى انخفاض أسعار النفط وارتفاع صافي الصادرات والتخلي التدريجي عن ضبط أوضاع المالية العامة. وعلى الرغم من أزمة الهجرة غير الشرعية، من المتوقع أن يواصل النمو مساره الإيجابي ليصل إلى ٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٦.

٧- وفي الاقتصادات الناشئة والنامية، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ بسبب انخفاض الطلب على الصادرات وتدني أسعار السلع الأساسية وتراجع تدفقات رأس المال والاستثمار. وفي بعض الحالات تعرّض النمو خلال نفس الفترة إلى ضغط ينحو به إلى الانخفاض جراء النزاعات العسكرية والكوارث الطبيعية والتأثيرات الضارة للأحوال الجوية على الإنتاج الزراعي. إلا أنه من المتوقع أن يؤدي تنامي الطلب من البلدان المتقدمة النمو واستقرار أسعار السلع الأساسية إلى ارتفاع النمو ليصل إلى ٤,٣ في المائة و٤,٨ في المائة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي. لكن تباطؤ الاقتصاد الصيني والتوترات الجيوسياسية في الاتحاد الروسي وما يقترن بهما من انخفاض الثقة إضافة إلى تدني أسعار النفط عوامل تشير جميعها إلى مزيد من التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة والنامية على المدى القصير والمتوسط. وعلى الصعيد الإقليمي، حققت اقتصادات شرق وجنوب آسيا نمواً بنسبة ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ وهي نسبة من المتوقع أن ترتفع ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١,٠ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى -٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، فيما يشكل تباطؤاً يتواصل للسنة الثالثة على التوالي. بيد أن الآفاق

١- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن- عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل (واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠١٥).

المستقبلية تبقى إيجابية، ومن المتوقع أن يتعافى النمو ليناهاز نسبة ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٦.

٨- وتحسنت معدلات البطالة العالمية إذ انخفضت إلى ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ بعد أن كانت نسبتها ٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٤، وذلك بفضل انتعاش النمو في الاقتصادات المتقدمة النمو، إلا أن هذه الاقتصادات سوف تستمر في مواجهة معدلات بطالة مرتفعة. وفي أفريقيا والشرق الأوسط، قُدِّر معدل البطالة بما يزيد عن ١٥ في المائة في عام ٢٠١٥ ومن المتوقع أن يستمر في الزيادة. ولا تزال بلدان أفريقيا والشرق الأوسط تعاني من ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت في بعض الحالات إلى ٣٠ في المائة من القوة العاملة<sup>٢</sup>. وانخفضت اتجاهات عمالة الشباب كنسبة من السكان بالنسبة لجميع المناطق ما عدا أفريقيا (باستثناء منطقة شمال أفريقيا)، إذ ارتفعت فيها النسبة من ٤٦,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٨,٠ في المائة في عام ٢٠١٤<sup>٣</sup>.

٩- وانخفضت معدلات التضخم العالمي من ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٥، الأمر الذي يعكس انخفاض أسعار السلع الأساسية وخاصة النفط وضعف الطلب في عدد من الاقتصادات الناشئة والمتطورة. وفي الاقتصادات المتقدمة النمو سيظل التضخم عند مستوى يقل عن ٢ في المائة، ومن المتوقع أن يبلغ ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ مقارنة بنسبة ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٥. ويُعزى انخفاض التضخم في البلدان المتقدمة النمو جزئياً إلى تراجع الطلب واتباع السياسات النقدية التيسيرية (خاصة في اليابان ومنطقة اليورو) لدعم النشاط الاقتصادي وإعادة التضخم إلى معدلاته المستهدفة. وفي الاقتصادات الناشئة والنامية، أفضى انخفاض قيمة العملات المحلية الناجم عن تدهور أسعار السلع الأساسية وقوة الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار الغذاء التي تشكل جزءاً كبيراً من مؤشر أسعار الاستهلاك، إلى ارتفاع التضخم من ٦,٧ في المائة إلى ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. وكان هذا الارتفاع أكثر حدة في البلدان المصدرة للنفط في أفريقيا.

١٠- وظل النمو في التجارة العالمية منخفضاً في عام ٢٠١٥ حيث لم يتجاوز نسبة ٢,٦ في المائة، وهو أدنى معدل سُجِّل منذ الأزمة المالية العالمية، ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ضعف الطلب التراكمي في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة النمو، ولا سيما في

٢- انظر: International Labor Organization, *World employment and social outlook: Trends 2015 (2015)* [انظر كذلك ملخص هذا المنشور باللغة العربية: اتجاهات الاستخدام العالمية والتوقعات الاجتماعية ٢٠١٥].  
٢- انظر:

*investments in* International Labor Organization, *Global Employment Trends for Youth 2015: Scaling up decent jobs for youth (Geneva, International Labor Organization, 2015)*.

الصين واقتصادات منطقة اليورو، وإلى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الأخرى، وتزايد التوترات الجيوسياسية في العراق والجمهورية العربية السورية وبين أوكرانيا والاتحاد الروسي. وكانت لهذه التطورات آثار كبيرة على التجارة في البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية في أفريقيا. ومع ذلك، من المتوقع أن يتسارع نمو التجارة على المدى القصير بحيث يصل إلى ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٦ بفضل تنامي الطلب من البلدان المتقدمة النمو الذي يُتوقع أن يرفع مستوى صادرات البلدان النامية.

١١- وقد ظلت اختلالات الحسابات الجارية العالمية مستقرةً لدرجة بعيدة في عام ٢٠١٥ مقارنةً بعام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن تحافظ على الاتجاه نفسه في المدى القصير على الرغم من تناقص أسعار السلع الأساسية. وارتفع النمو في الصافي العالمي للاستثمار المباشر الأجنبي بصورة طفيفة في عام ٢٠١٥ بفضل ارتفاع صافي الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية المنخفضة الدخل الذي بلغ ذروته عندما وصل إلى ٥,٣ في المائة مقارنةً بنسبة ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٤ (البنك الدولي، ٢٠١٥).<sup>٤</sup>

١٢- وتبدو التوقعات العالمية إيجابية نوعاً ما على المدى القصير، حيث يتوقع أن يصل النمو إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٦ مما يعكس زيادةً إضافية في نمو الاقتصادات الناشئة والنامية، وعلى وجه الخصوص في الاتحاد الروسي، والبرازيل، والصين، وفي بلدان الشرق الأوسط وبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى. ومع ذلك، فإن الغموض الذي ظل يكتنف الاقتصاد الكلي منذ وقوع الأزمة المالية العالمية وتقلبات أسعار السلع الأساسية، سيستمران في تشكيل التوقعات على المدى المتوسط. وفي ضوء هذا المهبوط في أسعار السلع الأساسية، وأنماط النمو العالمية، والانخفاض في تدفقات التجارة وتدفقات رأس المال والاختلافات في السياسات النقدية المتبعة، أصبحت تقلبات أسعار الصرف أكثر حدة. بيد أن التراجع المستمر في أسعار النفط قد تتولد عنه توقعات إيجابية للقارة الأفريقية بالنظر إلى عدد البلدان المستوردة للنفط فيها، في حين أن البلدان المصدرة للنفط قد تعاني من تدهور رصيد حساباتها الجارية وانخفاض قيمة معدلات الصرف فيها. وسوف يعتمد الأثر العام في أفريقيا بشكل كبير على مدى انتعاش الصين ومنطقة اليورو وهما الشريكان التجاريان الرئيسيان لأفريقيا. ومن شأن التوترات السياسية في سوريا وأجزاء أخرى من منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى مسألة الهجرة غير الشرعية التي تواجه منطقة اليورو أن تثير مخاوف عميقة إذ أنها ستؤثر تأثيراً مباشراً على جانب الطلب لدى شركاء أفريقيا التجاريين. وسيؤدي تشديد السياسات النقدية في الولايات المتحدة وما ينجم عنه من ارتفاع طفيف في أسعار الفائدة في هذا البلد إلى زيادة تدفقات رأس المال إلى خارج الاقتصادات النامية والناشئة.

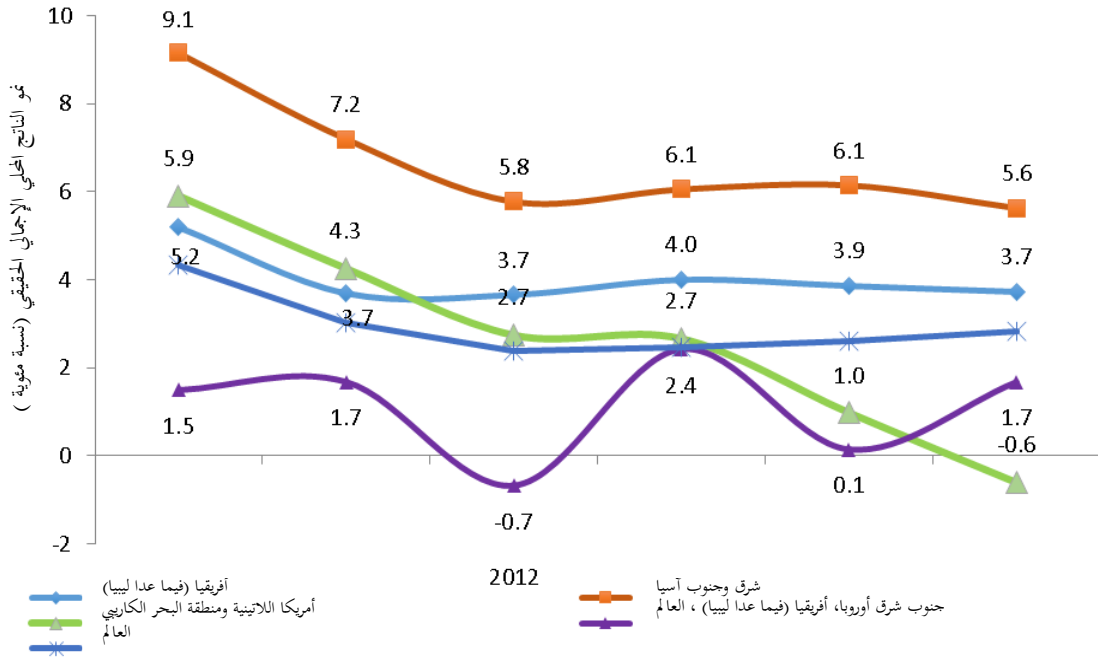
<sup>٤</sup> - انظر: World Bank, *Global Monitoring Report 2014/2015: Ending Poverty and Sharing Prosperity* (Washington, 2015).

### ثالثاً - الأداء الاقتصادي الأفريقي وآفاقه في عام ٢٠١٥

١٣- انخفض معدل النمو الأفريقي انخفاضاً طفيفاً من ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي (انظر الشكل ١). ومع ذلك، فإن النمو في أفريقيا هو ثاني أسرع نمو بعد النمو في بلدان شرق وجنوب آسيا. ولا يزال هذا النمو يعتمد على الطلب المحلي (انظر الشكل ٢). ويتأثر نمو الاستهلاك الخاص بزيادة ثقة المستهلك وتنامي الطبقة المتوسطة في القارة، في حين يعتمد الاستثمار بصفة أساسية على تحسن بيئة الأعمال التجارية وانخفاض تكاليف ممارستها. وإلى جانب ذلك يساهم الإنفاق الحكومي المستمر في مشاريع الهياكل الأساسية على وجه الخصوص مساهمة إيجابية في النمو. ومع ذلك، أثرت الموازين الخارجية تأثيراً سلبياً على النمو في عام ٢٠١٥ نتيجة لضعف أسعار السلع الأساسية وتقلبها.

الشكل ١:

النمو الاقتصادي في أفريقيا وفي البلدان ذات الاقتصادات الناشئة والنامية، ٢٠١٥-٢٠١٠



ملحوظة: e تقديرات

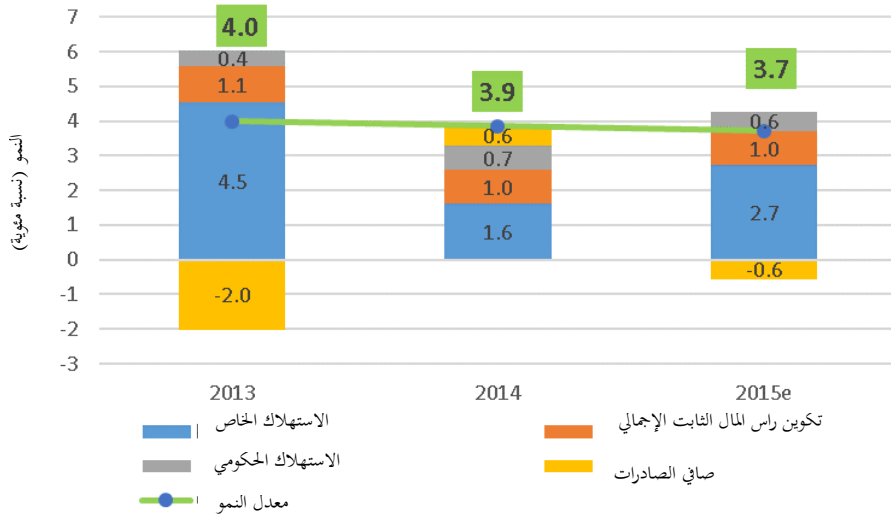
المصادر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام ٢٠١٥ (٢٠١٥) الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وإلى البيانات القطرية التي تعدها وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٥.

## ألف - لا يزال الاستهلاك الخاص المحرك الرئيسي للنمو في أفريقيا

١٤- فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي، ارتفع معدل نمو الاستهلاك الخاص من ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٥، وهو ما يشكل ٧٣ في المائة من مجموع نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام التالي (انظر الشكل ٢). وعلى الرغم مما شهدته الهياكل الأساسية في القارة من زيادة في التطور، لم ينم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي سوى بنسبة ١,٠ في المائة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشكل ٢٧ في المائة من مجموع نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ (كما كانت عليه الحال في عام ٢٠١٤). ويُعزى ذلك أساساً إلى انخفاض تدفقات رأس المال نتيجةً للتباطؤ في الاقتصاد العالمي، لاسيما بين شركاء أفريقيا الإنمائيين في منطقة اليورو وبعض الاقتصادات الناشئة مثل الاتحاد الروسي والبرازيل والصين. وواصلت الصادرات الصافية التأثير سلباً على النمو في عام ٢٠١٥.

الشكل ٢:

أداء النمو في أفريقيا ومكونات النمو المصاحبة له، ٢٠١٣-٢٠١٥



ملحوظة: e تقديرات

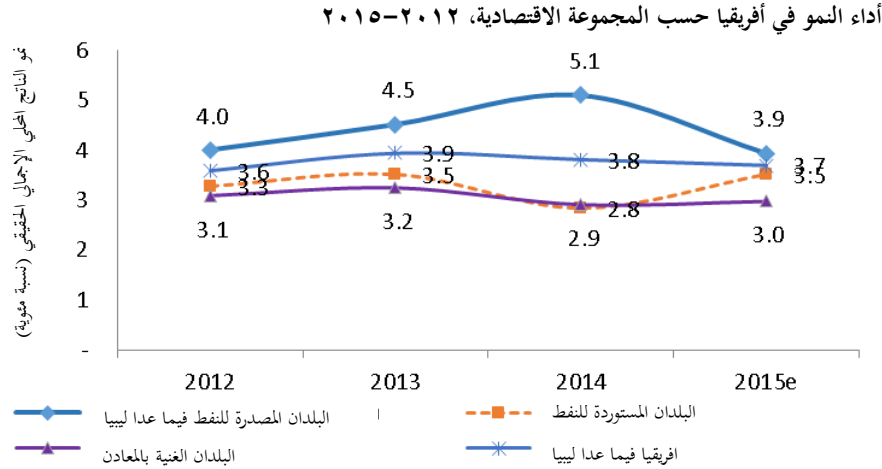
المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى البيانات القطرية التي تعدها وحدة البحوث التابعة لمجلة ذي إيكونومست، ٢٠١٥، ومنشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام ٢٠١٥ (٢٠١٥) الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة.

## باء- تفاوت أداء النمو عبر المجموعات الاقتصادية والمناطق دون الإقليمية

١٥- على الرغم من انخفاض أسعار النفط، لا تزال البلدان المصدرة للنفط، التي بلغ معدل نموها ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، تحقق أداءً جيداً (حيث أن الديناميات السليمة في القطاعات غير النفطية في بعض البلدان تخفف جزئياً من أثر تراجع أسعار

النفط) مقارنةً بكل من البلدان المستوردة للنفط والبلدان الغنية بالمعادن التي حققت نمواً متوسطاً قدره ٣,٥ في المائة و ٣,٠ في المائة على التوالي (انظر الشكل ٣). والنمو في المجموعتين الأخيرتين من البلدان اعتمد بصفة رئيسية على الاستهلاك الخاص الذي زاد بنسبة ٢,٥ في المائة و ٣,٢ في المائة، على التوالي، فيما يتعلق بمجموع الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل ٤).

الشكل ٣:



ملحوظة: e = تقديرات

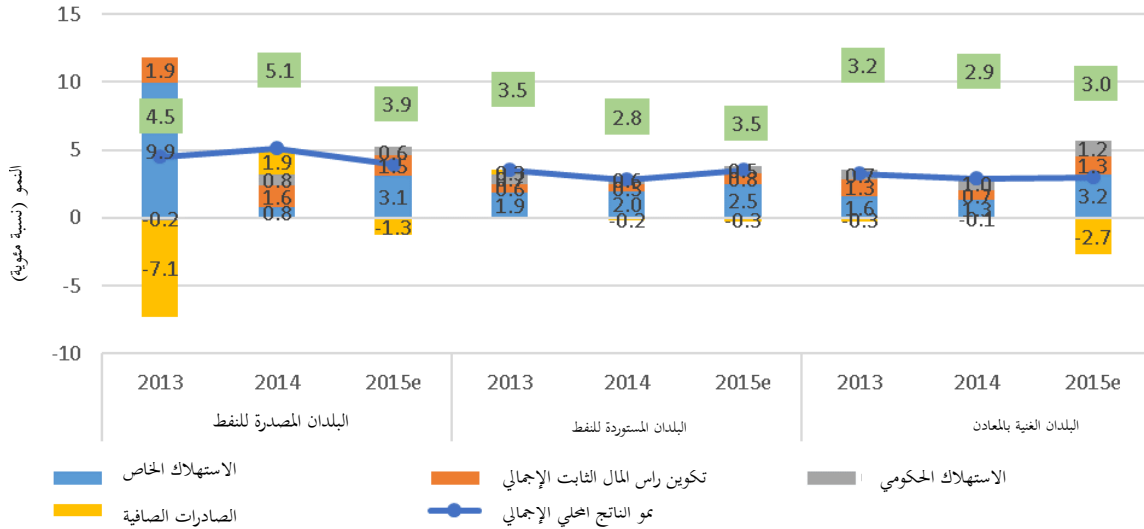
المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام ٢٠١٥ (٢٠١٥) الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

١٦- وظل الاستهلاك الخاص المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع المناطق دون الإقليمية في عام ٢٠١٥، على الرغم من انخفاض مساهمته في النمو في شرق ووسط أفريقيا لأسباب أهمها تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي أدى إلى انخفاض في التدفقات الاستثمارية إلى هاتين المنطقتين دون الإقليميتين. ومقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي، زاد الاستهلاك الخاص زيادة كبيرة في شمال القارة وجنوبها وغربها، حيث نما بنسبة ٢,٢ في المائة و ٢,١ في المائة و ٣,٤ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، مقارنةً بمجموع الناتج المحلي الإجمالي، زاد أيضاً تكوين رأس المال الإجمالي بدرجة كبيرة في منطقتي شرق وشمال أفريقيا دون الإقليميتين، حيث نما بنسبة ١,٨ في المائة و ١,٦ في المائة، على التوالي، فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يُعزى أساساً إلى زيادة الاستثمارات في مشاريع الهياكل الأساسية في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين.



الشكل ٤ :

نمو الناتج المحلي الداخلي في أفريقيا ومكوناته حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٣-٢٠١٥e



ملحوظة: e = تقديرات

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى البيانات القطرية التي تعدها وحدة البحوث التابعة لمجلة ذي إيكونومست، ٢٠١٥.

١٧- وعلى الصعيد دون الإقليمي، حافظت شرق أفريقيا على أعلى معدل نمو في المنطقة بنسبة ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٥، على الرغم من أنها شهدت تراجعاً في النمو قياساً بمستويات عام ٢٠١٤ الأمر الذي يُعزى أساساً إلى انخفاض معدل النمو في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٨- وانخفض النمو في غرب أفريقيا إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، مدفوعاً بشكل رئيسي بانخفاض أكثر وضوحاً في معدل النمو في نيجيريا نتيجة ضعف قطاع النفط والانقطاع المتكرر للكهرباء. ولا تزال الآثار المترتبة على تفشي فيروس الإيبولا عام ٢٠١٤ في البلدان الأكثر تضرراً، وهي سيراليون وغينيا وليبيريا، تُلقي بثقلها أيضاً على إمكانات النمو في هذه البلدان، على الرغم من عودة غينيا وليبيريا إلى النمو الإيجابي.

١٩- وانخفض معدل النمو الإجمالي قليلاً من ٣,٥ في المائة في ٢٠١٤ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، على الرغم من تحسن أدائها في قطاع التعدين. وفي الوقت الذي حافظت فيه معظم البلدان في المنطقة دون الإقليمية على مسار نمو مرتفع نسبياً، أدت المخاوف الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وانخفاض إنتاج النفط في غينيا الاستوائية إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة دون الإقليمية.

٢٠- أما النمو في شمال أفريقيا (فيما عدا ليبيا) فقد تسارع من ٢,٨ في المائة إلى ٣,٦ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد حدثت هذه التطورات الإيجابية بفضل تحسن الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية، وما نتج عنه من زيادة الثقة في قطاع الأعمال التجارية، لاسيما في تونس ومصر. وعزز التدفق الكبير للمعونة الخارجية إلى مصر الإنفاق الحكومي والاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية الكبرى، مثل توسيع قناة السويس. ومن شأن الانتعاش التدريجي لأسواق الصادرات وتحسن الوضع الأمني أن يؤديا إلى دعم النمو، لا سيما من خلال السياحة. أما في ليبيا، فلا تزال التحديات السياسية تؤثر سلباً على الحوكمة السياسية والاقتصادية على حد سواء، وعلى الأداء الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية كذلك.

٢١- وارتفع النمو في الجنوب الأفريقي بشكل طفيف من ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وهذا التحسن في أداء النمو في المنطقة دون الإقليمية يُعزى بدرجة كبيرة إلى النمو المنخفض نسبياً في جنوب أفريقيا صاحبة أكبر اقتصاد فيها. وقد ساهم ضعف الطلب على الصادرات وانخفاض أسعار الصادرات من السلع الأساسية الرئيسية، فضلاً عن نقص الكهرباء، في الأداء الضعيف لذلك البلد. وظل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أنغولا قوياً على الرغم من انخفاض أسعار النفط، حيث شرعت الحكومة في الاستثمار في القطاعات غير النفطية الاستراتيجية مثل الكهرباء والبناء والتكنولوجيا. وسجلت زامبيا وموزامبيق أعلى معدل نمو في المنطقة دون الإقليمية، وهو نمو حفزه على التوالي الحجم الكبير لمشاريع الهياكل الأساسية والاستثمار المباشر الأجنبي في قطاع التعدين.

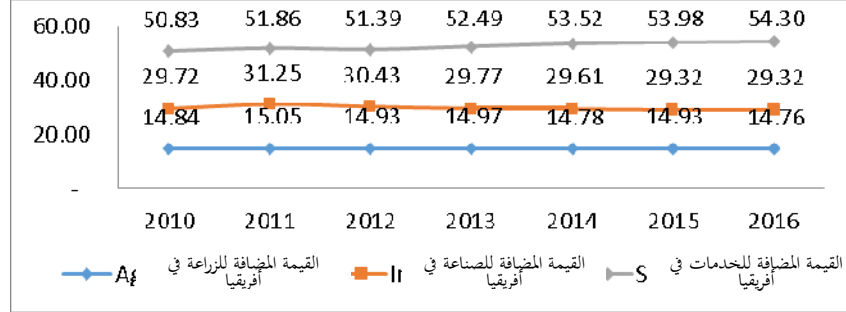
### جيم - لا يزال نمو البلدان الأفريقية قائماً على قاعدة ضيقة

٢٢- كانت معدلات النمو الاقتصادي في أفريقيا أعلى مقارنةً بمعظم المناطق في العقد الماضي، غير أنه من الواضح أيضاً أن النمو بقي في العديد من البلدان الأفريقية معتمداً على قاعدة ضيقة. وقد ارتفع نتيجة لذلك عدد الأفريقيين الذين يعيشون في فقر مطلق، ولا يزال انعدام المساواة مدعاة للقلق العميق. والأهم من ذلك أن النمو الاقتصادي في أفريقيا ارتبط بالاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية غير المتجددة واتسم بضآلة القيمة المضافة وضعف توليد العمالة، ولذلك لا تزال استدامة النمو باعثة على القلق البالغ.

٢٣- ويهيمن على الاقتصادات الأفريقية بشكل رئيسي قطاع الخدمات يتلوه القطاع الصناعي، مع مساهمة لا تُذكر من القطاع الزراعي (انظر الشكل ٥). ومع ذلك، فقد جرى الإقرار على نطاق واسع بأن التصنيع أمر حاسم لإحداث التحول الهيكلي في أفريقيا ولجهود القارة الرامية إلى إيجاد فرص العمل وتعزيز إضافة القيمة وزيادة الدخل.

الشكل ٥:

الحصة القطاعية من القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا (نسبة مئوية)، ٢٠١١-٢٠١٦



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى البيانات القطرية التي تعدها وحدة البحوث التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٥.

### دال - أثر متفاوت لانخفاض أسعار النفط على نمو الاقتصادات الأفريقية

٢٤- واصلت أسعار النفط الخام تراجعها بمعدل شهري بلغ ٤,١ في المائة خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وعادة ما يجري تفسير انخفاض أسعار السلع الأساسية على وجه العموم بزيادة العرض وانخفاض الطلب بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي.

٢٥- ويبين التحليل الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستخدام بيانات شهرية من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أن أسعار النفط كان لها تأثير إيجابي كبير على البلدان المستوردة للنفط والبلدان الغنية بالمعادن، بينما كان تأثيرها سلبياً على البلدان المصدرة للنفط. وهكذا، يبدو أن تأثير النمو في أفريقيا عموماً بانخفاض أسعار النفط كان طفيفاً. وهذا التأثير الطفيف لتراجع أسعار النفط يلقي الضوء على أهمية مبادرات التنويع المستمر التي تقوم بها البلدان الأفريقية، لا سيما في القطاعات غير النفطية، إلى جانب تأثير التحسن في إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات المالية المرتبطة بها.

### هاء- انخفاض أسعار السلع الأساسية والمشاريع الاستثمارية الكبيرة وراء العجز المالي المتزايد

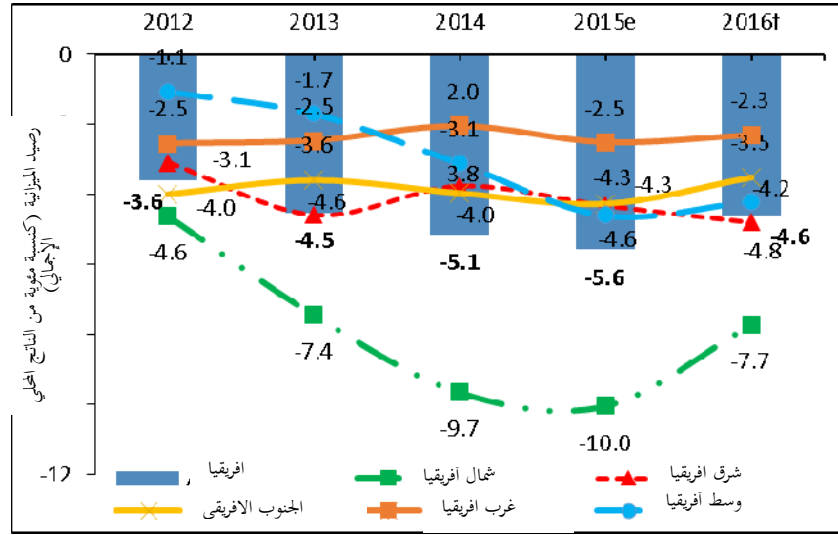
٢٦- ارتفع العجز المالي في أفريقيا من ٥,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٤ إلى ٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ٦). وقد ساهم استمرار تراجع أسعار النفط وتقلب أسعار السلع الأساسية في انخفاض الإيرادات المالية في العديد من البلدان الأفريقية، بينما ساهم الإنفاق الكبير على المياكل الأساسية والتخفيف من الضرائب وزيادة الإنفاق في الفترة التي تسبق الانتخابات في عدد

من البلدان في ارتفاع مستوى الإنفاق خلال تلك الفترة. ومن المتوقع أن يتقلص العجز المالي في عام ٢٠١٦ إلى ٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مع توقع ارتفاع أسعار السلع الأساسية والنمو في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة.

٢٧- وشهدت منطقة شمال أفريقيا أكبر عجز مالي، حيث اتسع من ٩,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ١٠,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ازداد العجز المالي في غرب أفريقيا (من ٢,٠ في المائة إلى ٢,٥ في المائة)، وفي شرق أفريقيا (من ٣,٨ إلى ٤,٦ في المائة)، وفي الجنوب الأفريقي (من ٤,٠ في المائة إلى ٤,٣ في المائة). أما أكبر تدهور في الميزان المالي فقد كان في وسط أفريقيا، حيث اتسع العجز من ٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٤ إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٥.

الشكل ٦:

متوسط رصيد الميزانية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٢-٢٠١٦



ملحوظة: e = تقديرات؛ f = توقعات

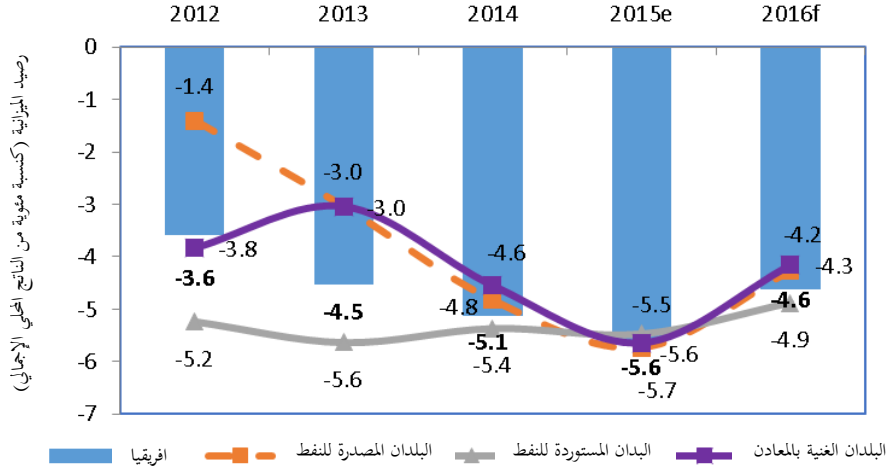
المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى البيانات القطرية التي تعدها وحدة البحوث التابعة لمجلة ذي إيكونومست، ٢٠١٥.

٢٨- وبلغ العجز المالي في البلدان الغنية بالنفط أعلى مستوياته منذ عام ٢٠١٢ إذ سجل نسبة قدرها ٥,٧ في المئة، ما يعزى بدرجة كبيرة إلى انخفاض أسعار النفط (انظر الشكل ٧). ومع ذلك، من المتوقع أن تتحسن الموازين المالية بحيث تصل إلى ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ مع توقع حدوث انتعاش في أسعار السلع الأساسية وقيام بعض البلدان المصدرة للنفط بإلغاء الإعانات بغية تخفيف الضغط عن ميزانياتها الوطنية. ويُنتظر مع ذلك ألا تصل أسعار النفط إلى ذروتها التي شهدتها مؤخراً، مما

يعني أنه ليس من المتوقع أن تعود الإيرادات المالية إلى مستوياتها السابقة في البلدان المصدرة للنفط.

الشكل ٧:

متوسط رصيد الميزانية (كسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) حسب المجموعات الاقتصادية، ٢٠١٢-٢٠١٦



ملحوظة: e = تقديرات؛ f = توقعات

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى البيانات القطرية التي تعدها وحدة البحوث التابعة لمجلة ذي إيكونومست،

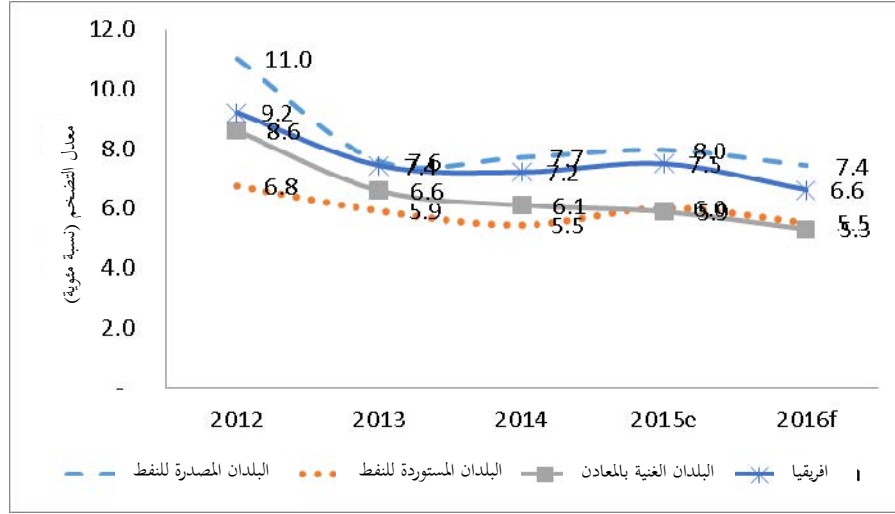
٢٠١٥

## واو- تشديد السياسة النقدية في خضم انخفاض أسعار السلع الأساسية وانخفاض الإيرادات

٢٩- طبقت البلدان الأفريقية سياسةً نقديةً متشددةً درءاً للرياح المعاكسة العالمية التي أثرت سلباً على المنطقة. وكما كانت عليه الحال مع معظم البلدان النامية، فقد ارتفع معدل التضخم من ٧,٠ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ٨). وأدت قوة دولار الولايات المتحدة وارتفاع أسعار الغذاء إلى ضغوط تضخمية في المنطقة، على الرغم من أن ضعف النمو العالمي وانخفاض أسعار السلع الأساسية عوّضا جزئياً الارتفاع في معدل التضخم. وأدى تخفيض قيمة العملة وخاصة في البلدان الغنية بالنفط في خضم تراجع أسعار النفط وانخفاض الإيرادات والصادرات أيضاً إلى تفاقم ارتفاع معدلات التضخم. وأفضت هذه الضغوط التضخمية، إلى جانب ارتفاع العجز المالي والعجز في الحساب الجاري، إلى تشديد الأوضاع النقدية بسبل منها رفع أسعار فائدة أدوات السياسة النقدية في بلدان مثل أنغولا وأوغندا وجنوب أفريقيا وغانا وكينيا وملاوي وغيرها للحد من التضخم. ومع ذلك، يُتوقع أن يكون التضخم في الاتجاه العام معتدلاً في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ نظراً لانخفاض أسعار الغذاء والطاقة، وتحسن الأوضاع الأمنية، وانحسار الآثار الناجمة عن إلغاء الإعانات في عام ٢٠١٤.

الشكل ٨:

التضخم حسب المجموعات الاقتصادية، ٢٠١٢-٢٠١٦



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في ٢٠١٥ (٢٠١٥) الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

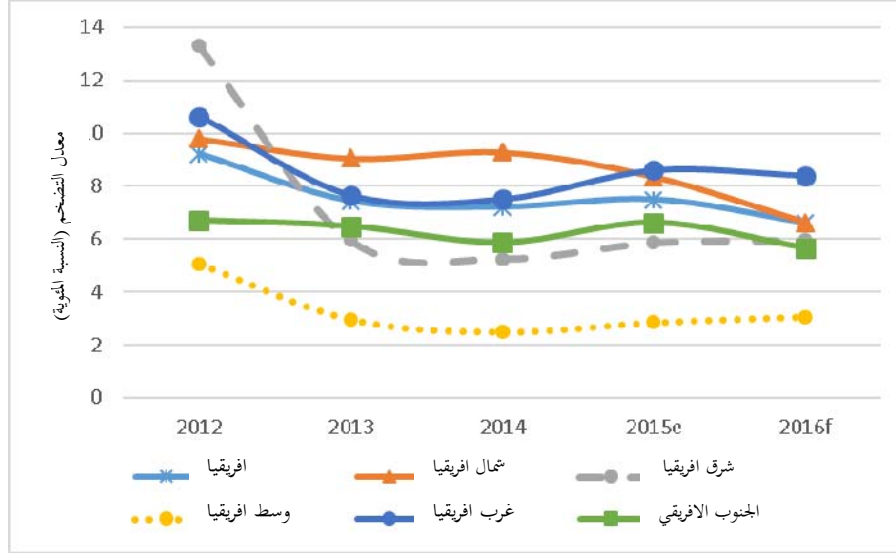
٣٠- وارتفع التضخم في جميع المناطق دون الإقليمية باستثناء شمال أفريقيا (فيما عدا ليبيا)، حيث انخفض معدل التضخم من ٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ٩). ويعزى هذا الانخفاض إلى هبوط التضخم في السودان من ٣٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٥، في حين ارتفع التضخم أو ظل مستقرا في سائر بلدان المنطقة دون الإقليمية. ويعزى الانخفاض في السودان إلى تراجع الأسعار الدولية للغذاء والتدابير التي قام المصرف المركزي بتنفيذها لاحتواء التضخم.

٣١- وفي شرق أفريقيا، ارتفع معدل التضخم من ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٥، بينما سجل ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ في الجنوب الأفريقي مقارنة بنسبة ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي وسط أفريقيا، ارتفع بشكل معتدل من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار النفط والطلب العالمي.

٣٢- وتسبب انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار في انخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية في عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، سجلت غرب أفريقيا ارتفاعا في معدل التضخم من ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٨,٦ في المائة. وساهم أيضا الإنفاق الحكومي في نيجيريا وخفض قيمة العملة في غانا ونيجيريا في زيادة الضغوط التضخمية في المنطقة دون الإقليمية.

الشكل ٩:

معدل التضخم حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٤-٢٠١٦



ملاحظة: تُستثنى ليبيا من منطقة شمال أفريقيا.

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٥ (٢٠١٥).

## زاي- واصلت أسعار صرف العملات انخفاضها ولكن دون تأثير يُذكر على الصادرات

٣٣- انخفضت قيمة معظم العملات الأفريقية في عام ٢٠١٥، وهو اتجاه بدأ في عام ٢٠١٤. ويعزى ذلك من ناحية إلى انخفاض أسعار النفط، ومن ناحية أخرى أيضا إلى قوة الدولار والتشديد المتوقع للسياسة النقدية في الولايات المتحدة.

٣٤- ومن المفترض عادة أن يرتبط انخفاض قيمة العملة بزيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات. لكن الشكل ١٠ يبين أن الارتباط بين سعر الصرف والتجارة يبدو ضعيفا جدا بالنسبة إلى البلدان الأفريقية، بل ولا يتماشى مع هذه النظرية في بعض بلدان القارة<sup>٥</sup>. وربما يشير هذا الأمر إلى وجود عوامل أخرى تعوق قدرة أفريقيا على المنافسة وتقوض المكاسب الناجمة عن انخفاض قيمة العملة. ورغم تناقص تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا، لا تزال هناك عقبات كبيرة المتأتية من تحول دون تعزيز تجارة أفريقيا<sup>٦</sup> يفيد بانعدام التنوع في المنتجات والافتقار إلى القيمة المضافة.

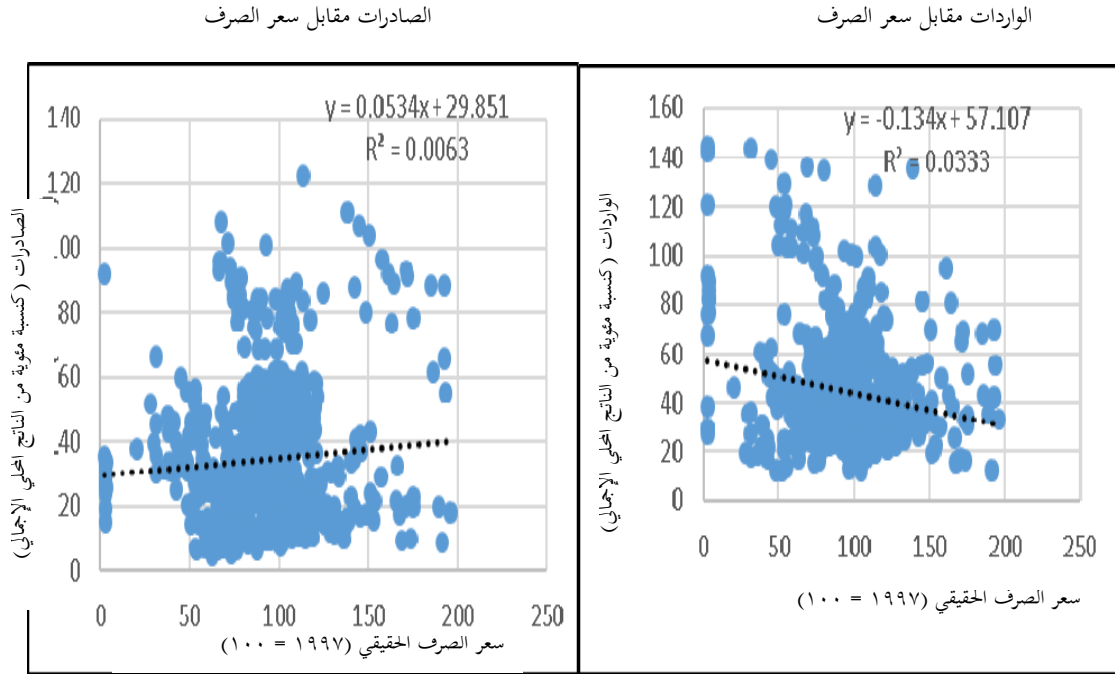
<sup>٥</sup> - يشير الارتفاع في مؤشر سعر الصرف إلى زيادة في قيمة العملة.

<sup>٦</sup> - وفقا لتصنيف البلدان في إطار مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال التجارية"، تحتل موريشيوس، التي تعد أفضل البلدان الأفريقية أداءً، المرتبة ٣٢ ولم تُصنف ضمن المائة الأفضل أداءً سوى ثمانية بلدان أفريقية (<http://www.doingbusiness.org/rankings>).

الشكل ١٠

سعر الصرف الحقيقي والصادرات/الواردات من السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، أفريقيا،

٢٠١٤-٢٠٠٠



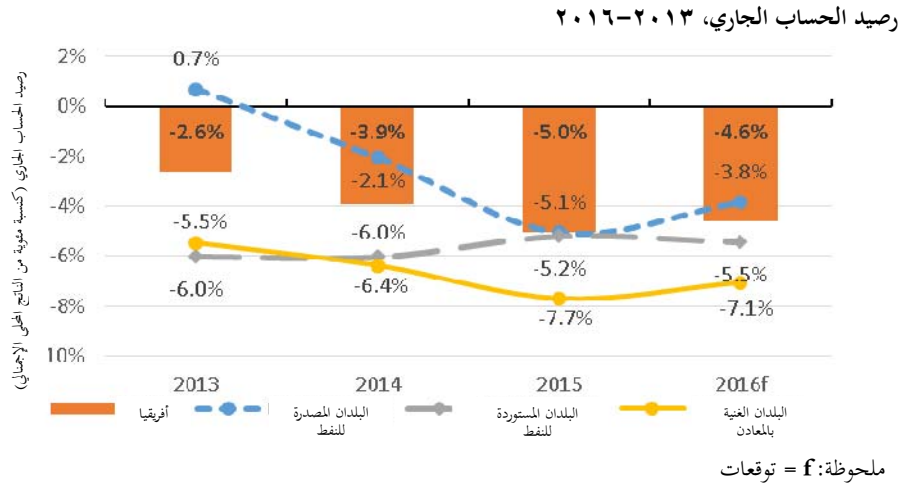
المصدر: تحليل أجري استناداً إلى بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم (قواعد البيانات)، ٢٠١٥.

## حاء - عجز في الحسابات الجارية لدى جميع التجمعات الاقتصادية والمناطق دون الإقليمية

٣٥- ارتفع العجز في الحسابات الجارية من -٣,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى -٥,٠ في المائة عام ٢٠١٥، وأبلغت جميع التجمعات الاقتصادية والمناطق دون الإقليمية بوجود عجز لديها (انظر الشكل ١١). وكان لتراجع أسعار السلع الأساسية والطلب العالمي بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي، لا سيما في الأسواق الناشئة، دور ملحوظ في الاتجاهات التي شهدتها الحسابات الجارية، إذ سجلت البلدان الأفريقية المصدرّة للنفط في عام ٢٠١٤ عجزاً في حساباتها الجارية (٢,١ في المائة)، وذلك للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩ وأعقب ذلك تسجيل عجز بنسبة ٥,١ في المائة عام ٢٠١٥. وأدى انخفاض أسعار النفط إلى تقليل العجز بالنسبة للبلدان المستوردة له. وعلى صعيد المناطق دون الإقليمية، سُجل أكبر عجز للحساب الجاري في منطقة وسط أفريقيا (٨,١ في المائة)، وتلتها منطقة شرق أفريقيا (٧,٤ في المائة) ثم الجنوب الأفريقي (٥,٧ في المائة).



الشكل ١١:



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى البيانات القطرية التي تعدها وحدة البحوث التابعة لمجلة ذي إيكونومست، ٢٠١٥

٣٦- تراجع إجمالي صادرات القارة الأفريقية بنسبة ٣,٢ في المائة عام ٢٠١٣ وبنسبة ٥,٢ في المائة عام ٢٠١٤، في حين زاد إجمالي الواردات بنسبة ٣,٠ في المائة عام ٢٠١٣ وبنسبة ١,٧ عام ٢٠١٤. وتستأثر السلع الاستهلاكية بالنصيب الأكبر من مجموع واردات القارة، في حين تكونت صادراتها في الأساس من سلع أساسية أولية بما في ذلك أنواع الوقود والمعادن القيرية إضافة إلى المنتجات الزراعية من قبييل الكاكاو، والفواكه، والأسمدة والخضروات وغيرها. وفي عام ٢٠١٤ تراجعت قيمة صادرات الوقود من حيث القيمة بنسبة ١٣,٢ و ٨,٢، فيما انخفضت قيمة الصادرات من الفلزات والمعادن بنسبة ٨,٢ في المائة في العام نفسه. ومن الناحية الإيجابية، يُذكر أنه في حين شهدت صادرات القارة الأفريقية إلى غالبية شركائها التجاريين ركودا أو حتى تراجعا منذ حدوث الأزمة المالية والاقتصادية في عام ٢٠٠٨، شهدت التجارة بين البلدان الأفريقية منذئذ انتعاشا ملحوظا من حيث الحجم والتنوع لفائدة السلع المصنّعة والخدمات<sup>٧</sup>.

### طاء- استقرار الاستثمار المباشر الأجنبي مع تراجع الاحتياطيات وزيادة صافي الديون في البلدان الأفريقية

٣٧- ظل الاستثمار المباشر الأجنبي مستقرا في البلدان الأفريقية عند نسبة ٣ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يبقى عند هذا المستوى في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. وقد انعكس التعافي في شمال أفريقيا في انتعاش تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى المنطقة من ١,٤ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ١,٧ في المائة عام ٢٠١٥. وكانت منطقتا الجنوب الأفريقي (خاصة أنغولا وجنوب أفريقيا وزامبيا

<sup>٧</sup> - انظر: ECA, Economic Report on Africa 2015: Industrializing through Trade (Addis Ababa, 2015)

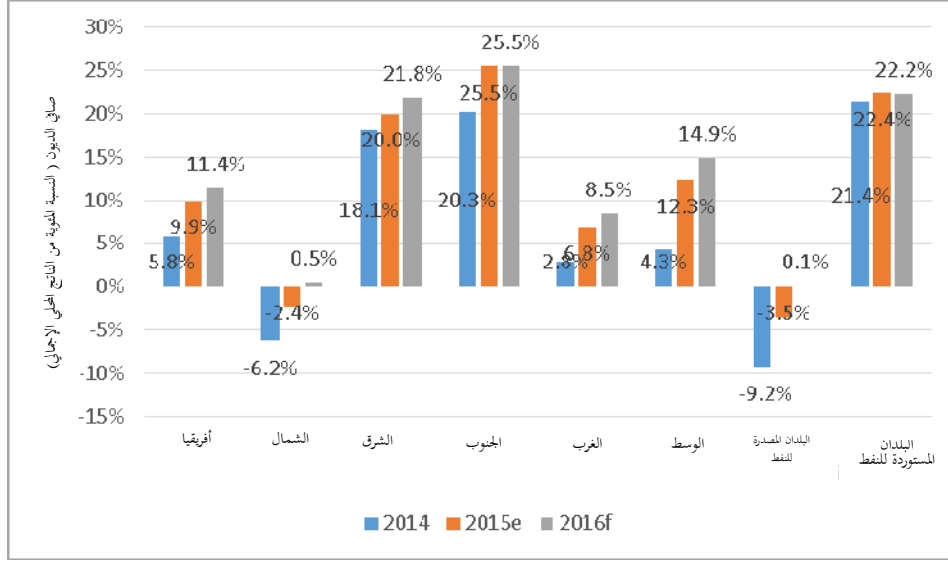
وموزامبيق) ووسط أفريقيا الوجهتين الرئيسيتين للاستثمار المباشر الأجنبي. أما شرق أفريقيا (خاصة إثيوبيا وتنزانيا وكينيا) فقد اجتذبت أيضا قدرا كبيرا من الاستثمارات، لا سيما في مجال الهياكل الأساسية.

٣٨- وفيما يتعلق بأنشطة الأعمال، تمثل الصناعة التحويلية نسبة ٣٣,٠ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي، ولا تزال الصناعات الاستخراجية تستأثر بنسبة ٢٦,٠ في المائة وقطاع البناء بنسبة ١٤,٠ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي. ومع ذلك، يبين التصنيف حسب القطاعات أن قطاعات الفحم والنفط والغاز الطبيعي تستأثر بنسبة ٣٨,٠ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي. وعليه، لا يزال المجال مفتوحاً للتنوع عن طريق التحول من السلع الأساسية الأولية والاستثمارات المتعلقة بقطاع البناء. وقد كان الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا مدفوعاً من ناحية النمو الاقتصادي القوي في الاقتصادات الرئيسية وبانخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا عام ٢٠١٥ من ناحية أخرى الأمر الذي أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الاقتصادات الناشئة. وعلى الرغم من ذلك، ونظراً للتشديد المتوقع للسياسة النقدية للولايات المتحدة (وهو ما حدث أخيراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، ربما تكون تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي قد بدأت تنتقل مجدداً إلى الأسواق المتطورة.

٣٩- وأدى الهبوط في أسعار النفط والسلع الأساسية إلى تراجع الاحتياطيات الدولية للبلدان الأفريقية من ١٧,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ١٥,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. كما كان لتراجع أسعار النفط تأثيراً على صافي ديون الاقتصادات الأفريقية، التي زادت من ٥,٨ في المائة إلى ٩,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، مقارنة بنسبة ١,٦ في المائة عام ٢٠١٣، والتي من المتوقع أن ترتفع من جديد إلى ١١,٤ في المائة عام ٢٠١٦ (انظر الشكل ١٢).

الشكل ١٢:

صافي الديون في أفريقيا، ٢٠١٤-٢٠١٦



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى البيانات القطرية التي تعدها وحدة البحوث التابعة لمجلة ذي إيكونغست،

٢٠١٥

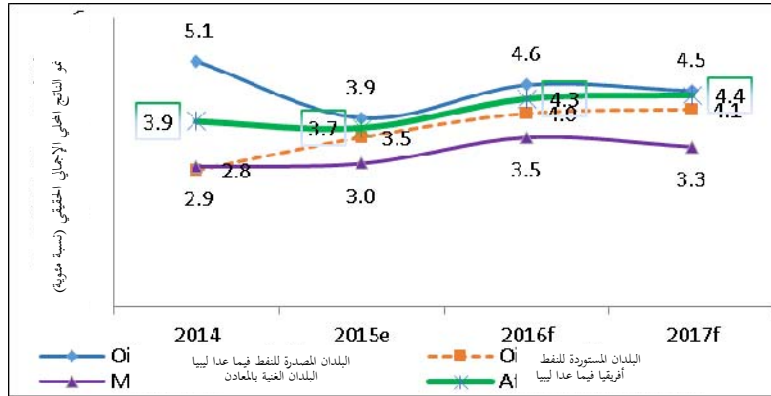
ملحوظة: e = تقديرات؛ f = توقعات

## ياء- آفاق ومخاطر النمو المتوسط الأجل

٤٠- أما بالنسبة للمستقبل، فمن المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأفريقيا نمواً بنحو ٤,٣ في المائة عام ٢٠١٦ و ٤,٤ في المائة عام ٢٠١٧ (انظر الشكل ١٣). ولا يزال هذا النمو مدفوعاً بالطلب المحلي القوي (خاصة الاستثمار في الهياكل الأساسية). ولا يزال تعزيز الاستثمار مستمراً بفضل تحسُّن بيئة الأعمال التجارية وانخفاض تكاليف ممارستها وتحسُّن إدارة الاقتصاد الكلي. وجدير بالذكر أن ازدهار قطاع الخدمات وتركيز الاقتصادات المصدرة للنفط على قطاعات غير نفطية بغية التخفيف من وطأة الانخفاض المستمر في أسعار النفط سيساهمان في إيجاد آفاق جيدة للنمو على المدى المتوسط. وعلاوة على ذلك، فإن تنامي العلاقات التجارية والاستثمارية داخل أفريقيا ومع الاقتصادات الناشئة، إلى جانب انتعاش أسواق التصدير التقليدية ولا سيما في منطقة اليورو، سيساهم بشكل إيجابي في آفاق النمو المتوسط الأجل.

الشكل ١٣:

آفاق النمو في أفريقيا حسب مجموعات البلدان، ٢٠١٤-٢٠١٧



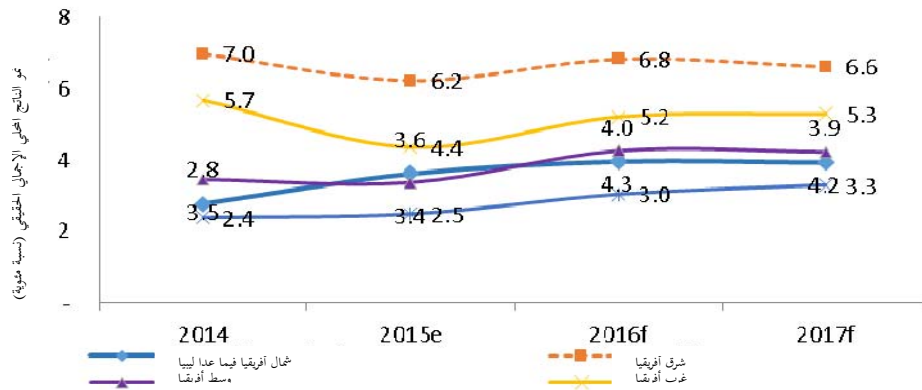
ملحوظة: e = تقديرات؛ f = توقعات

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى بيانات مستمدة من منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام ٢٠١٥ (٢٠١٥) الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة

٤١ - وعلى المستوى دون الإقليمي، من المتوقع أن يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً نسبياً في الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، في حين يتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في وسط وشرق وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٦ ولكن مع انخفاض طفيف في عام ٢٠١٧ (انظر الشكل ١٤).

الشكل ١٤:

آفاق النمو في أفريقيا حسب المناطق دون الإقليمية، ٢٠١٤-٢٠١٧



ملحوظة: e = تقديرات؛ f = توقعات

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى بيانات مستمدة من منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام ٢٠١٥ (٢٠١٥) الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

٤٢- ومع ذلك، تواجه الاقتصادات الأفريقية مخاطر كبيرة تتطلب اهتماما خاصا من قبل صانعي السياسات بغية الحفاظ على النمو المطلوب. والأهم من ذلك هو أن الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي تُعزى إلى عدم الاستقرار المالي الشديد وتفاقم مشاكل الديون السيادية وارتفاع معدلات البطالة، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة النمو. إن ضعف أفريقيا أمام هذه الصدمات يستلزم إعادة التفكير في استراتيجياتها المتعلقة بالنمو والتنمية على نطاق أعم.

٤٣- والصدمات ذات الصلة بالطقس مثل الجفاف الذي ضرب شرق القارة الأفريقية وأجزاء من جنوبها على وجه الخصوص، تطرح تحدياً أمام القطاع الزراعي الذي لا يزال يشكل المجال الرئيسي لفرص العمل في معظم البلدان الأفريقية. وانخفاض الحصاد كذلك إلى زيادة مخاطر التضخم المتمثلة في ارتفاع أسعار الغذاء في البلدان المتضررة. كما أن فترات الجفاف هذه قد تؤثر في القدرة على توليد الطاقة الكهرومائية في هذه البلدان، فتشكل بالتالي خطراً على تحضير التصنيع في أفريقيا لأن الجهات الفاعلة الاقتصادية قد تتحول إلى التوليد الحراري للطاقة الكهربائية وهو أسلوب لتوليد الطاقة غير مراعٍ للبيئة.

٤٤- ولا تزال المخاوف الأمنية والاضطرابات السياسية تمثل مشكلة في بعض البلدان أيضاً نظراً لأنها قد تكون مصدرًا لتوترات على الصعيد المحلي وسبباً لتراجع الاستثمار فيها.

#### رابعاً- التطورات الاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً

٤٥- حققت أفريقيا تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من صعوبة الأوضاع الأولية في القارة. وكان خط الأساس، وهو عام ١٩٩٠ عموماً بالنسبة لمعظم الأهداف الإنمائية للألفية، متدنياً نسبياً بالمقارنة مع المناطق النامية الأخرى. وهناك مساهمة إيجابية بشكل عام، إذ تحقق قدر لا بأس به من التقدم، مع بعض التباين فيما بين البلدان وفي داخلها في بلوغ أهداف معينة.

#### ألف - حالة التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج الاجتماعية في أفريقيا

٤٦- انخفضت مستويات الفقر في أفريقيا (باستثناء منطقة شمال أفريقيا)، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة، من ٥٦,٥ في المائة إلى ٤٨,٤ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠<sup>٨</sup>. وتراجعت أعداد سكان أفريقيا الذين يواجهون الجوع وسوء التغذية تراجعاً طفيفاً لم يتجاوز نسبة ٨ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣.

<sup>٨</sup>- انظر: ECA. "Demographic Profile of Africa", Mimeo (Addis Ababa, 2015).

٤٧- واقتربت أفريقيا من تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي في عام ٢٠١٣، حيث حقق ما يزيد عن ٦٨ في المائة من البلدان الخمسة والعشرين (التي تتوفر فيها بيانات بشأنها) معدلاً صافياً للالتحاق بالتعليم الابتدائي بلغ ٧٥ في المائة على الأقل. ومع ذلك، فإن معدلات الإكمال المبلغ عنها لا تزال عند نسبة ٦٧ في المائة، ما يدل على أن التحسن في نوعية التعليم لا يزال غير مواكب للمكاسب الكمية. وتحسنت معدلات التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي من ٠,٨٦ قبل عام ٢٠١٢ إلى ٠,٩٣ بعد عام ٢٠١٢، لكن معدل التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي والعالي بلغ ٠,٩١ و ٠,٨٧ على التوالي، أي أنه لا يزال دون المعدل المستهدف البالغ نسبته ٠,٩٣.<sup>٩</sup>

٤٨- وانخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٤٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٠ إلى ٦٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠١٢، وهو تحسن بنسبة ٥٥,٥ نقطة مئوية مقارنةً بما حدده الهدف رقم ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين أو بنسبة ٦٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. أما الجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، فقد أسفرت عن بعض الإنجازات الجديرة بالذكر من حيث معدلات الإصابة بهذه الأمراض وانتشارها والوفيات الناجمة عنها.

٤٩- وكان التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف المتعلق بالبيئة ضعيفاً إلى حد ما. إذ لم يتجاوز عدد الأفريقيين الذين تتوفر لهم سبل الوصول إلى مصادر مياه الشرب المحسنة، وهو أدنى معدل على الصعيد العالمي. وبالمثل، زادت نسبة السكان الذين بمقدورهم الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة ربع السكان، من ٢٤ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٣٠ في المائة عام ٢٠١٢. إلا أن التحليل المفصل للأرقام المتعلقة بتحسين إمكانية الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي يبيّن أنها تميل لفائدة المناطق الحضرية. وعدم إيلاء الاهتمام الكافي لتوفير الهياكل الأساسية للمناطق الريفية والمجتمعات المحلية الريفية، علاوة على النمو السكاني، أدى إلى تدهور الأراضي وخفض الإنتاجية الزراعية وتدني الدخل والأمن الغذائي.<sup>١٠</sup>

٥٠- وعلى الرغم من التقدم الجيد الذي أحرز، هناك بعض التفاوتات القائمة على أساس الدخل ونوع الجنس والانتماء الإثني والمكان. فمن منظور دليل التنمية البشرية، الذي يقيس معدل الإنجازات المحققة في إطار ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي التمتع بحياة مديدة ومعافاة واكتساب المعارف وتوافر مستوى المعيشة اللائق، تأتي معظم البلدان

<sup>٩</sup> - انظر: United Nations Department of Public Information. *Millennium Development Goals Report 2015*. (New York, 2015).

<sup>١٠</sup> انظر: United Nations Environment Programme, *Global Environment Outlook 5* (Paris, 2008).

الأفريقية في مراتب متدنية من حيث التنمية البشرية. وينخفض دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة بنسبة ٣٣ في المائة في أفريقيا وهو أكبر انخفاض على الصعيد العالمي (انظر الجدول ١).

الجدول ١:

دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة في مناطق مختارة

دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة	الانخفاض الناجم عن عدم المساواة (بالنسبة المئوية)	
٠,٥١٨	٠,٣٤٥	٣٣,٣	أفريقيا، فيما عدا الجنوب الأفريقي
٠,٧٤٨	٠,٥٧٠	٢٣,٧	أمريكا اللاتينية
٠,٦٠٧	٠,٤٣٣	٢٨,٧	جنوب آسيا

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥ (٢٠١٥).

## باء- توليد فرص العمل يحدث في معظمه خارج نطاق الاقتصاد الرسمي

٥١- بلغت معدلات البطالة في أفريقيا (فيما عدا منطقة شمال أفريقيا)، مصنفةً حسب نوع الجنس، ٦,٩ في المائة للذكور و٨,٨ في المائة للإناث عام ٢٠١٤، ويشكل ذلك انخفاضاً طفيفاً قدره ٠,٢ نقطة مئوية و٠,١ نقطة مئوية مقارنةً بمعدلات عام ٢٠٠٩. وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لم يواكب وتيرة نمو العمالة، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى أن النمو كان مصدره في الغالب القطاعات كثيفة رأس المال مثل التعدين والنفط، وصادرات السلع الأساسية الأولية ذات القيمة المضافة الضئيلة، ضمن أمور أخرى.

٥٢- ولا تزال معظم الوظائف في أفريقيا، وخاصة بالنسبة للشباب والنساء، تُؤدّ خارج الاقتصاد الرسمي وهي وظائف تتسم بضعف المهارات في الغالب. ويلاحظ كذلك أن ٩ من كل ١٠ عمال في الريف والحضر في أفريقيا لديهم وظائف غير رسمية وأن غالبية العاملين من النساء والشباب.

٥٣- وخلال السنوات العشر المقبلة، سيحصل واحد فقط من كل أربعة شباب، في أحسن الأحوال، على وظيفة بأجر، وسوف تكون نسبةً ضئيلة من تلك الوظائف

<sup>١١</sup> انظر: International Labor Organization, *World employment and social outlook: Trends 2015 (2015)*

[انظر كذلك ملخص هذا المنشور باللغة العربية: اتجاهات الاستخدام العالمية والتوقعات الاجتماعية ٢٠١٥].

وظائف "رسمية" في مؤسسات حديثة<sup>١٢</sup>. وعليه، يظل الاقتصاد غير الرسمي هو المصدر الرئيسي لفرص العمل في القارة، حيث تبلغ حصته من فرص العمل ٧٠ في المائة تقريبا في شرق ووسط وجنوب وغرب أفريقيا ٦٢ في المائة في شمال أفريقيا.

## جيم- لكن الشريحة السكانية التي هي في سن العمل تنمو بوتيرة أسرع

٥٤- يتزايد عدد السكان الناشطين الذين هم في سن العمل (٢٥-٦٤ عاما) بوتيرة أسرع من أي فئة عمرية أخرى، فقد زاد عددهم بأكثر من ثلاثة أمثال بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٥ حيث بلغ ١٢٣,٧ مليون نسمة (٣٣,٣ في المائة) و ٤٢٥,٧ مليون نسمة (٣٦,٥ في المائة) على التوالي. والفئة السكانية الناشطة التي هي في سن العمل تتألف في معظمها من الشباب ويشكل نموها مع مرور الوقت سمة من سمات الميزة الديمغرافية التي يمكن أن يفضي إلى تحقيق مكاسب على صعيدي الإنتاجية والنمو الاقتصادي في أفريقيا. وترتفع هذه الميزة الديمغرافية امتلاك الشباب لمجموعة المهارات المطلوبة من أجل تحقيق الآثار الإيجابية.

## دال- ستشهد أفريقيا أعلى معدل للنمو الحضري

٥٥- ستشهد أفريقيا في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ أعلى معدل للنمو الحضري في العالم، إذ سيبلغ معدل النمو ٣,٤٢ في المائة سنويا مقارنةً بالمعدل العالمي الذي سيبلغ ١,٨٤ في المائة خلال الفترة نفسها. وقد ارتفعت النسبة المئوية لسكان أفريقيا الذين يعيشون في الحضر من ٢٧ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تتجاوز نسبتهم حاجز الـ ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٥<sup>١٣</sup>. وسيكون ذلك مصحوبا بزيادة كبيرة في الطلب على الخدمات الحضرية والهياكل الأساسية والعمالة، وجميعها يعاني بالفعل من معوقات شديدة.

٥٦- وبصرف النظر عن التحول الديمغرافي، تساهم المناطق الحضرية حالياً بحصة تزيد على ٥٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الأفريقية<sup>١٤</sup>. غير أن الدور

<sup>١٢</sup> - انظر: African Development Bank. "Recognizing Africa's Informal Sector" (2013). ويمكن الاطلاع على هذا المنشور في الموقع الشبكي التالي: <http://www.afdb.org/en/blogs/afdb-championing-inclusive-growth-across-africa/post/recognizing-africas-informal-sector-11645/>

<sup>١٣</sup> - انظر: ECA and United Nations Environment Programme. *BRICS-Africa Partnership for Development: Driving Inclusive Growth and Transformational Change* (2014). ويمكن الاطلاع على هذا المنشور في الموقع الشبكي التالي: [http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/africa-brics\\_2014\\_fin.pdf](http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/africa-brics_2014_fin.pdf)

<sup>١٤</sup> - انظر: African Development Bank. *Urban Development Strategy: Transforming Africa's Cities and Towns into Engines of Economic Growth and Social Development* (2012). ويمكن الاطلاع على هذا المنشور في الموقع الشبكي التالي:



الاقتصادي للمدن يُعزى في جانب كبير منه إلى الاستهلاك وليس الإنتاج. فبخلاف ما يحدث في مناطق أخرى في العالم، لا يرتبط التوسع الحضري في أفريقيا بالتصنيع، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء ما يسمى ”مدن الاستهلاك“ التي يسكنها في المقام الأول العاملون في خدمات غير قابلة للتداول التجاري<sup>١٥</sup>. وعلاوة على ذلك، لا تزال المدن الأفريقية تتسم بطابع غير رسمي إلى حد بعيد. وتسبب هذا الأمر في إشكالية خطيرة نظرا للظفرة الكبيرة في أعداد الشباب في المنطقة، وما يقترن بذلك من حاجة إلى إيجاد فرص عمل لائقة.

٥٧- ومن المتوقع أيضا أن يقترن النمو الحضري في أفريقيا بزيادة في الطلب على الطاقة والموارد، مع ما يصاحب ذلك من آثار تلحق بالنظم الإيكولوجية التي تدعم المناطق الحضرية. وعلى الصعيد العالمي، تفوق حصة المناطق الحضرية من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري نسبة ٧٠ في المائة<sup>١٦</sup>. وينبعث من المدن الأفريقية قدر أقل نسبيا من غاز ثاني أكسيد الكربون، غير أنه من المتوقع أن تزيد هذه الانبعاثات زيادة كبيرة إن لم توضع استراتيجيات تكفل كفاءة استخدام الموارد والطاقة في الحضر<sup>١٧</sup>. وتشير الأدلة إلى أهمية الفصل على مستوى المدن بين النمو الحضري والزيادة في الطلب على الموارد بغية الحد من الآثار البيئية وتعزيز كفاءة الموارد والإنتاجية، لا سيما من خلال الترويج للمدن المدججة<sup>١٨</sup>. وتمتلك أفريقيا، بوصفها أقل مناطق العالم توسعا على الصعيد الحضري، فرصة فريدة من نوعها للتقليل إلى أدنى حد من البصمة الكربونية لمدنها من خلال الهياكل الأساسية وممارسات استخدام الأراضي التي تشجع على زيادة الكثافة والتقليل من الاعتماد على السيارات ومن استهلاك الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري.

٥٨- وبالنظر إلى تزايد الأهمية الديمغرافية والاقتصادية والبيئية للنمو الحضري في أفريقيا، لا بد من أخذ المدن في الاعتبار في سياق خطة القارة للاقتصاد الأخضر. ويُذكر

<http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Policy-Documents/Urban-Development%20Strategy-Rev%201.pdf>

<sup>١٥</sup> انظر: D. Gollin, R. Jedwab, and D. Vollrath. Urbanization without industrialization. Bbackground paper, April 2014 .presented at World Bank-George Washington University Conference on Urbanization and Poverty Reduction (2014)

<sup>١٦</sup> انظر: United Nations Human Settlements Programme. *Urban Patterns for a Green Economy: Working with Nature* (2012).

<sup>١٧</sup> انظر: N. Godfrey and Xiao Zhao. “The Contribution of African Cities to Economy and Climate: Population, Economic Growth and Carbon Emission Dynamics” (2015). ويمكن الاطلاع على هذا المنشور في الموقع الشبكي التالي:  
[http://2015.newclimateeconomy.report/wp-content/uploads/2015/09/NCE-African-Cities-Economy-Climate\\_technical-note.pdf](http://2015.newclimateeconomy.report/wp-content/uploads/2015/09/NCE-African-Cities-Economy-Climate_technical-note.pdf)

<sup>١٨</sup> انظر: United Nations Environment Programme. *City-Level Decoupling: Urban resource flows and the governance of infrastructure transitions* (2013)

على وجه الخصوص أن التجمعات الحضرية تؤدي إلى كفاءة استخدام الموارد وتحقيق وفورات الحجم في الإنتاج الصناعي، وذلك من خلال أشكال التفاعل التي تتم في إطار الصناعة الواحدة أو بين الصناعات المختلفة. وإذا أريد للتصنيع في أفريقيا أن يتسم بالكفاءة من حيث استخدام الموارد والطاقة، فلا بد من إطار كفاء لتنظيم المراكز الحضرية التي تنتج السلع الصناعية والخدمات ذات القيمة العالية، إلى جانب شبكات للنقل تربط الاقتصادات الوطنية بالأسواق الإقليمية والعالمية. وبناء على ذلك، ينبغي ربط تخضير التصنيع في أفريقيا بالتحول الحضري الجاري في المنطقة.

### خامسا- الآثار السياسية

٥٩- حققت البلدان الأفريقية مكاسب ملحوظة في مجال تحسين المناخ الإقليمي للأعمال التجارية. وقد دعمت هذه المكاسب مقترنة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي المتزايد في معظم المناطق دون الإقليمية، النمو من خلال تعزيز الاستهلاك الخاص وزيادة الاستثمار العام والخاص. بيد أن التطورات التي شهدتها أسعار السلع الأساسية في الآونة الأخيرة سلطت الضوء على أوجه الضعف الهيكلية المتوطنة في العديد من الاقتصادات، وخاصة فيما يتعلق بالإيرادات الحكومية وأسعار الصرف وأرصدة الحسابات الجارية. ويستلزم ذلك زيادة التركيز على القطاعات غير النفطية الاستراتيجية مثل الكهرباء والبناء والتكنولوجيا، ولا سيما في الاقتصادات التي تعتمد بشدة على عائدات النفط.

٦٠- وزادت البيئة الاقتصادية العالمية من الحاجة إلى الأخذ باستراتيجيات لإدارة الاقتصاد الكلي تتسم بالحذر ومقاومتها للدورات الاقتصادية. ويتيح استمرار انخفاض الأسعار فرصة لتحسين وترشيد الإدارة المالية من خلال إلغاء الإعانات المتصلة بالخدمات. وينبغي أن يتم توجيه الإنفاق بدلا من ذلك إلى القطاعات ذات الأولوية القصوى مع التركيز على القطاعات غير النفطية الاستراتيجية من أجل التعجيل بحدوث تحول هيكلية.

٦١- وفي ضوء استمرار أفريقيا في تصدير السلع الأساسية، فإن التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي يبرز الحاجة إلى أن تستكشف القارة السبل التي تمكنها من أن تستخلص قيمة أكبر من تجارتها العالمية وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها. وبالنظر إلى أن التجارة بين البلدان الأفريقية أكثر تنوعاً مقارنةً بالتجارة مع باقي أنحاء العالم، فإن التجارة بين بلدان القارة تتيح الفرصة لتنوع الإنتاج. ويمكن في الوقت نفسه أن يكون التنوع في أنماط التجارة سبباً من أسباب تحسين القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. وينبغي أن تسعى البلدان الأفريقية إلى تعزيز التجارة فيما بينها من خلال تعزيز التكامل الإقليمي وخفض تكاليف التجارة والعراقيل غير المادية التي تعوقها، وعن طريق تقوية التزامها بقوة بمنطقة التجارة الحرة القارية التي يجري التفاوض بشأنها.

٦٢- لقد فاقت معدلات النمو الاقتصادي في أفريقيا مثلتها في معظم مناطق العالم في العقد الماضي، إلا أن هذا النمو لم يكن شاملاً للجميع في العديد من البلدان الأفريقية، فقد زاد عدد سكان القارة الذين يعيشون في فقر مطلق وظلَّ انعدام المساواة يشكل شاغلاً من الشواغل الكبرى. ويُعزى ذلك في معظمه إلى أن النمو الاقتصادي في أفريقيا ارتبط بالزيادة في استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة مع ضآلة القيمة المضافة وضعف توليد العمالة، وهو ما يقوض استدامة النمو في القارة.

٦٣- إن نمو أفريقيا الحضري دوماً تخطيطاً، وغلبة الشباب على تركيبها السكانية، يتطلبان وجود عملية تصنيعٍ موالية توفر المهارات المطلوبة وتقدم القدر الكافي من الخدمات العامة التي تتسم بالكفاءة. ويعد التركيز على العاملين حالياً في القطاع غير الرسمي من أجل تحفيز الخطة الجديدة، ومعظمهم من الشباب والنساء، من أهم جوانب عملية التصنيع. ومن الممكن زيادة الإنتاجية والمساهمة في تحسين الرفاه الاجتماعي في القطاع غير الرسمي عن طريق توفير التدريب وتسهيل الحصول على القروض والحماية الاجتماعية.

٦٤- وبالنظر إلى اعتماد معظم الاقتصادات الأفريقية على القطاع الزراعي واعتماد هذا القطاع بدوره على هطول الأمطار، تتسم هذه الاقتصادات بضعف المناعة إزاء تقلبات المناخ. ومن ثم فإن الاستدامة وُضعت في مركز الصدارة في مجال التصنيع يشير إلى أن المعايير البيئية لم تعد تُعتبر عقبةً أمام قدرة القطاع الزراعي أو الصناعي على المنافسة بل أصبحت تعد حافزاً محتملاً للنمو. ولذلك، يجب أن تُحسَّن أفريقيا قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات البيئية والاجتماعية الاقتصادية على حد سواء وأن تُحسَّن إدارة رأس مالها من الموارد الطبيعية وتقلل من التلوث إلى أقصى حد، وهي أمور يمكن تحقيقها جميعها بتخصيص عملية التصنيع في القارة.

٦٥- لقد حال عدم انتظام إمدادات الطاقة دون تحقيق التصنيع والتنمية على نطاق أوسع في القارة. وليس من قبيل المغالاة التشديد على أهمية توافر مصادر للطاقة تتسم بالموثوقية والاستدامة إذا أُريد إحداث تحول هيكلي. ولا بد لأفريقيا أن تستفيد من موارد الطاقة المتجددة وتستخدمها لكي تتلافى الخطأ الذي وقعت فيه البلدان المتقدمة النمو عندما أغفلت مسائل الطاقة المتجددة.